

Distr.: General
11 May 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون
البند ١٣٤ من جدول الأعمال
تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

تقرير الأمين العام

إضافة

موجز

يستعرض هذا التقرير الحالة المالية للأمم المتحدة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ و ٢٠١٤، وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤ و ٢٠١٥، ويقدم آخر ما استجد في المعلومات الواردة في التقرير السابق للأمين العام (A/69/520).

وينصب التركيز في التقرير أساساً على أربعة مؤشرات مالية رئيسية هي: الأنصبة المقررة الواجبة دفعها؛ والأنصبة المقررة غير المسددة؛ الموارد النقدية المتاحة؛ والمبالغ غير المسددة المستحقة على المنظمة للدول الأعضاء.

وقد كانت الحالة المالية للمنظمة في نهاية عام ٢٠١٤ مستقرة عموماً. وكان الوضع النقدي إيجابياً بالنسبة لعمليات حفظ السلام والمحكمتين، رغم أنه كان من الضروري السحب من الاحتياطيات النقدية في الميزانية العادية وصندوق رأس المال المتداول والحساب الخاص كليهما، خلال الأشهر الأخيرة من السنة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

120515 120515 15-07443 (A)



ومع أن الوضع النقدي كان في مجمله مستقرا وإيجابيا في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥ بالنسبة لجميع الفئات، فإن الميزانية العادية من المتوقع أن تشهد ضغوطا مرة أخرى مع اقتراب نهاية السنة. فقد سجل مستوى المبالغ غير المسددة المستحقة للدول الأعضاء انخفاضا في نهاية الربع الأول من عام ٢٠١٥، ومن المتوقع أن يواصل انخفاضه بحلول نهاية العام. وستكون الحصيلة النهائية لهذا العام متوقعة على مدى وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية بالكامل تجاه المنظمة خلال الفترة المتبقية منه.

أولا - مقدمة

- ١ - يقدم هذا التقرير آخر ما استجد من معلومات عن الحالة المالية للأمم المتحدة التي تناولها الأمين العام في تقريره السابق (A/69/520). ويستعرض أيضا المؤشرات المالية حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ و ٢٠١٤، وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤ و ٢٠١٥.
- ٢ - وفي هذا التقرير، يجري النظر في الحالة المالية للأمم المتحدة استناداً إلى المؤشرات المالية الرئيسية الأربعة التي استُخدمت لقياس مدى قوة المنظمة، وهي: الأنصبة المقررة الواجب دفعها؛ والأنصبة المقررة غير المسددة؛ والموارد النقدية المتاحة؛ والمبالغ غير المسددة المستحقة على المنظمة للدول الأعضاء.

ثانياً - استعراض الحالة المدنية

- ٣ - في نهاية عام ٢٠١٤، انخفضت الأنصبة المقررة غير المسددة عما كانت عليه بحلول نهاية عام ٢٠١٣ في جميع الفئات، باستثناء الميزانية العادية. وكانت الأرصدة النقدية إيجابية بالنسبة لعمليات حفظ السلام والمحكمتين في نهاية عام ٢٠١٤. غير أن الوضع النقدي للميزانية العادية والمخطط العام لتجديد مباني المقر واجه ضغوطاً كبيرة بحلول نهاية عام ٢٠١٤، ترتبت عنها أوجه عجز مُوَلّت من الاحتياطات النقدية في الميزانية العادية.
- ٤ - وحتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥، زادت الأنصبة المقررة غير المسددة بالنسبة للميزانية العادية وعمليات حفظ السلام وانخفضت بالنسبة للمحكمتين، مقارنةً بالسنة السابقة. وحُدثت في عام ٢٠١٥ الأنصبة المقررة بمستويات أعلى بالنسبة للميزانية العادية وعمليات حفظ السلام وأخرى أدنى بالنسبة للمحكمتين. وكانت الأرصدة النقدية إيجابية بالنسبة للميزانية العادية وعمليات حفظ السلام والمحكمتين. وقد بادرت الجمعية العامة إلى تسوية العجز النقدي للمخطط العام لتجديد مباني المقر باتخاذها قراراً في الجزء الأول من دورتها التاسعة والستين المستأنفة نص على تمويل التكاليف المرتبطة بالمشروع.
- ٥ - وفيما يتعلق بتكاليف القوات والمعدات المملوكة للوحدات، فإن مستوى المدفوعات غير المسددة المستحقة للدول الأعضاء في هذا الصدد كان أعلى في نهاية عام ٢٠١٤ مقارنةً بالسنة السابقة. غير أن المبلغ غير المسدد قد انخفض بكثير بحلول نهاية الربع الأول من عام ٢٠١٥، ويُتوقع أن يواصل انخفاضه بحلول نهاية عام ٢٠١٥.

ألف - الميزانية العادية

٦ - سُجِّل انخفاض كبير في مستوى الأنصبة المقررة غير المسددة في الميزانية العادية في الربع الأخير من عام ٢٠١٤ (من بليون دولار إلى ٥٣٥ مليون دولار). وفي عام ٢٠١٥، حُدد مستوى الأنصبة المقررة في الميزانية العادية بحوالي ٢,٨ بليون دولار، وهو مبلغ يتجاوز مستواها في عام ٢٠١٤ بمبلغ ١٥٩ مليون دولار. وارتفعت المدفوعات التي وردت بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥ إلى مبلغ ١,٤٧ بليون دولار في عام ٢٠١٥، مقارنةً بمبلغ ١,٦٨ بليون دولار ورد في نفس التاريخ من عام ٢٠١٤. وبلغت الأنصبة المقررة غير المسددة حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥ ما قدره ١,٥٧ بليون دولار، أي بزيادة قدرها ١٧٥ مليون دولار عن مستوى ما بقي من المدفوعات غير المسددة حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤. أما المبلغ غير المسدد حالياً فإنه محصور بين عدد قليل من الدول، وستتوقف الحصيلة النهائية لعام ٢٠١٥ إلى حد كبير على الإجراءات التي تتخذها الدول الأعضاء.

٧ - وبحلول نهاية عام ٢٠١٤، بلغ مجموع الدول الأعضاء التي سددت كامل أنصبتها المقررة في الميزانية العادية ١٤٤ دولة، وهو ما يقل بدولتين عن عددها في عام ٢٠١٣. ويود الأمين العام أن يتوجّه بالشكر إلى الدول الأعضاء الـ ١٤٤ التي أوفت بكامل التزاماتها المقررة في الميزانية العادية بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، ويحث جميع الدول الأعضاء الأخرى على أن تسدد في أسرع وقت ممكن أنصبتها المقررة بالكامل.

٨ - وفي الآونة الأخيرة حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥، سدد ما مجموعه ٨٤ دولة من الدول الأعضاء كامل أنصبتها المقررة في الميزانية العادية، أي بزيادة خمس دول عن عدد الدول التي سددت أنصبتها بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤. ويود الأمين العام من جديد أن يشيد بهذه الدول الأعضاء الـ ٨٤ لما تقدمه من دعم إلى أعمال المنظمة، ويدعو الدول الأعضاء الأخرى إلى أن تحذو حذوها.

٩ - وتشمل الموارد النقدية المتاحة للميزانية العادية في إطار الصندوق العام صندوق رأس المال المتداول، الذي أذنت به الجمعية العام بمبلغ ١٥٠ مليون دولار، والحساب الخاص. أما مستوى نقدية الحساب الخاص فقد وصل حالياً إلى ٢٣٥ مليون دولار، بعد استخدام مبلغ ٢٦,٦ مليون دولار لتمويل الميزانية العادية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، وفقاً لقرار الجمعية ٢٤٥/٦٨. إضافةً إلى ذلك، قررت الجمعية، بموجب قرارها ٢٧٤/٦٩، تحويل مبلغ ٣٦,٦ مليون دولار من الحساب الخاص لسد العجز في تمويل المخطط العام لتجديد مباني المقر. وسيفضي هذا الأمر إلى مواصلة تخفيض مستوى الحساب الخاص إلى ١٩٨,٤ مليون دولار. وخلال الأشهر الأخيرة من عام ٢٠١٤، سُجِّلَت أوجه عجز نقدي مُؤَلَّت من

صندوق رأس المال المتداول في الفترة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر، ومن الحساب الخاص أيضا خلال تشرين الثاني/نوفمبر. وكان الوضع النقدي اليومي خلال الأشهر الأخيرة من عام ٢٠١٤ متفاوتا، إذ بلغ العجز النقدي ١٧٤ مليون دولار في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ و ١٦٢ مليون دولار في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. وسجل الوضع النقدي النهائي حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ عجزا قدره ٨١ مليون دولار مُوّل بالكامل من صندوق رأس المال المتداول.

١٠ - ورغم أوجه العجز في النقدية التي سُجلت أيضا في الفترة حتى أواخر كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، فإن الرصيد النقدي في الميزانية العادية بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥ ازداد ليصل إلى ٦٤٦ مليون دولار، نظرا للاشتراكات التي قدمتها الدول الأعضاء في أوائل أشهر السنة. غير أنه إذا تكرر الاتجاه الذي شهدته السنوات الماضية، فسيؤدي إلى بعض الضغوط على النقدية في الميزانية العادية خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٥. وقد قررت الجمعية العامة، في الجزء الأول من دورتها التاسعة والستين المستأنفة، سد العجز النهائي في تمويل المخطط العام لتحديد مباني المقر، من خلال تحويل مبلغ ١٥٤,٩ مليون دولار من الصندوق العام (بما في ذلك مبلغ ٣٦,٦ مليون دولار من الحساب الخاص). وستنفذ المعاملات وعملية التحويل المتصلة بذلك في وقت لاحق من عام ٢٠١٥. ولذلك، سيُخفّض مجموع احتياطات الميزانية العادية إلى مبلغ ٣٤٨,٤ مليون دولار (يشمل ١٥٠ مليون دولار في صندوق رأس المال المتداول و ١٩٨,٤ مليون دولار في الحساب الخاص). وسيكون الوضع النقدي النهائي في نهاية عام ٢٠١٥ متوقفا على ما يرد في الأشهر المقبلة من مدفوعات من الدول الأعضاء.

باء - عمليات حفظ السلام

١١ - إن تغيّر الطلب على أنشطة حفظ السلام يجعل من الصعب التنبؤ بحصيلتها المالية النهائية. وبالإضافة إلى ذلك، تخضع عمليات حفظ السلام لفترة مالية مختلفة تمتد من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه بدلا من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر؛ وتحدد الأنصبة المقررة لكل عملية منها بمعزل عن غيرها من العمليات. وبما أن رسائل الإشعار بالأنصبة المقررة لا يمكن إصدارها إلا خلال فترة الولاية التي يقرها مجلس الأمن لكل بعثة، فإن تلك الأنصبة تحدد لفترات مختلفة على مدار السنة. وكل هذه العوامل تعقد إجراء مقارنة بين الحالة المالية لعمليات حفظ السلام والحالة المالية للميزانية العادية والمحكمتين.

١٢ - وقد بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة لعمليات حفظ السلام ما قدره ١,٢٨ بليون دولار في نهاية سنة ٢٠١٤، وهو ما يعكس نقصانا كبيرا قدره ٩١٦ مليون دولار مقارنة بالمبلغ غير المسدد بحلول نهاية عام ٢٠١٣ وقدره ٢,٢ بليون دولار. وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥، حُددت أنصبة مقررة جديدة قدرها ٢,٢ بليون دولار وصل مجموع المبلغ غير المسددة إلى ما يقلّ بقليل عن بليون دولار. وما زالت الأنصبة المقررة غير المسددة لحفظ السلام تظهر انحصارها شيئا ما في عدد قليل من الدول.

١٣ - ونظرا إلى عدم إمكانية التنبؤ بمبالغ وتوقيت الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام على مدار السنة، فقد تجد الدول الأعضاء صعوبة في التقيد التام بمواعيد دفع تلك الأنصبة. وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، سددت ٢٧ دولة من الدول الأعضاء جميع أنصبتها المقررة لحفظ السلام بالكامل. ويود الأمين العام أن يتوجه بالشكر بصفة خاصة إلى هذه الدول الأعضاء الـ ٢٧. وهي إسرائيل والأردن والجمهورية التشيكية والدانمرك والسنغال وألمانيا والنرويج وأيرلندا وأيسلندا وإيطاليا وجزر سليمان وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية كوريا وساموا وسنغافورة وسويسرا وغينيا الاستوائية وفنلندا وكازاخستان وكندا وكوستاريكا ولاتفيا ومصر وموناكو ونيجيريا ونيوزيلندا وهولندا.

١٤ - وفي الآونة الأخيرة حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥، سددت ٢٣ دولة من الدول الأعضاء جميع أنصبتها المقررة لحفظ السلام بالكامل، رغم الصعوبة الكبيرة التي اعترضت تقيدها في التسديد بذلك الموعد لأن آخر تاريخ صدرت فيه الأنصبة المقررة كان هو ١ نيسان/أبريل. ولذلك يود الأمين العام أن يوجّه إشادة خاصة إلى النمسا وكندا والصين وكوستاريكا وغينيا الاستوائية وإستونيا وفنلندا وجورجيا وألمانيا وأيسلندا وأيرلندا وإسرائيل واليابان وكازاخستان ولاتفيا وليختنشتاين وموناكو وهولندا ونيوزيلندا وساموا والسنغال وسنغافورة وجنوب أفريقيا.

١٥ - ومع أن مجموع المبالغ النقدية المتاحة لحفظ السلام بلغت في نهاية عام ٢٠١٤ ما قدره ٤,٣ بلايين دولار، فقد قُسم هذا المبلغ وفقا لقرار الجمعية العامة بمواصلة العمل بحسابات منفصلة لكل عملية من عمليات حفظ السلام. فقد قضت الجمعية، في قراراتها بشأن تمويل عمليات حفظ السلام، بعدم تمويل أي بعثة من بعثات حفظ السلام عن طريق الاقتراض من بعثات حفظ السلام العاملة الأخرى. ويقتصر استخدام الصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام على العمليات الجديدة وتوسيع نطاق العمليات القائمة. وقد شملت المبالغ النقدية المتاحة في نهاية عام ٢٠١٤ ما قدره ٣,٨٤ بلايين دولار في حسابات البعثات

العاملة و ٢٩٤ مليون دولار في حسابات البعثات المنتهية و ١٣٨ مليون دولار في الصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام.

١٦ - وفيما يتعلق بالمدفوعات المستحقة للدول الأعضاء، وصل مجموع المبلغ المستحق عن القوات ووحدات الشرطة المشكّلة والمعدات المملوكة للوحدات ما قدره ٧٧٩ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، ومن المتوقع أن ينخفض إلى ٥٦١ مليون دولار بحلول نهاية عام ٢٠١٥.

١٧ - وفي ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥، وصلت المبالغ المستحقة للدول الأعضاء إلى ما مجموعه ٦٥٣ مليون دولار، يشمل مبلغ ١٥٣ مليون دولار عن القوات ووحدات الشرطة المشكّلة، ومبلغ ٤١٤ مليون دولار للمطالبات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات في البعثات العاملة، ومبلغ ٨٦ مليون دولار للمطالبات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات في البعثات المنتهية. وحتى ذلك التاريخ، كانت المدفوعات عن القوات ووحدات الشرطة المشكّلة مسددة للفترة المنتهية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ لجميع البعثات العاملة، باستثناء بعثة الأمم المتحدة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، التي كانت مدفوعاتها في شباط/فبراير ٢٠١٥ مسددة، وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، التي كانت مدفوعاتها في تموز/يوليه وكانون الأول/ديسمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ مسددة، على التوالي. وكانت المدفوعات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ مسددة لجميع البعثات العاملة، باستثناء بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، اللتين كانت مدفوعاتها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ مسددة.

١٨ - والأمين العام ملتزم بأن يفي بالالتزامات المستحقة للدول الأعضاء المساهمة بقوات ومعدات، على وجه السرعة بقدر ما تسمح به الحالة النقدية. وفي هذا الصدد، تخضع الحالة النقدية لعمليات حفظ السلام للرصد باستمرار، وتسعى المنظمة على سبيل الأولوية إلى سداد أقصى قدر من المدفوعات الفصلية على أساس المبالغ النقدية والبيانات المتاحة لها. ولسداد هذه المدفوعات، ما زالت المنظمة تعوّل على وفاء الدول الأعضاء بكامل التزاماتها المالية وفي حينها، وعلى الإسراع أيضا بوضع الصيغ النهائية لمذكرات التفاهم مع البلدان المساهمة بقوات بخصوص توفير المعدات.

جيم - المحكمتان الدوليتان

١٩ - لقد تحسّن الوضع المالي للمحكمتين الدوليتين في عام ٢٠١٤. فقد انخفضت الأنصبة المقررة غير المسددة إلى ٤٠ مليون دولار خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٤ عن مقدارها المبلّغ عنه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ وقدره ٦٠ مليون دولار. وكان المبلغ غير المسدد حتى نهاية السنة ٢٠١٤ وقدره ٤٠ مليون دولار أقل بكثير من المبلغ غير المسدد حتى نهاية عام ٢٠١٣ وقدره ٥٤ مليون دولار.

٢٠ - وبلغ عدد الدول الأعضاء التي سددت بالكامل أنصبتها المقررة للمحكمتين الدوليتين ١١٢ دولة في نهاية عام ٢٠١٤، وهو ما يقل بدولة واحدة عن عددها في نهاية عام ٢٠١٣. ويود الأمين العام أن يتوجه بخالص الشكر إلى الدول الأعضاء الـ ١١٢ التي سددت كامل أنصبتها المقررة بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، ويحث الدول الأعضاء الأخرى على أن تحذو حذوها.

٢١ - وحتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥، بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة في المحكمتين الدوليتين ١٢٨ مليون دولار أي ما يقل بمبلغ ٢١ مليون دولار عن المبلغ غير المسدد حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤. وبحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥، كانت ٥٧ دولة من الدول الأعضاء قد سددت كامل أنصبتها المقررة في المحكمتين والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية من المحكمتين الجنائيتين الدوليتين، أي بزيادة ٣ دول عن ذلك العدد في السنة السابقة. وكان الوضع الشهري للأرصدة النقدية المتاحة للمحكمتين إيجابياً في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ وهو كذلك حتى الآن في عام ٢٠١٥. وستتوقف الحصيللة النهائية لعام ٢٠١٥ على مدى استمرار الدول الأعضاء في الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه المحكمتين.

دال - المخطط العام لتجديد مبادي المقر

٢٢ - حُدد ما مجموعه ١,٨٧ بليون دولار كأنصبة مقررة في إطار الحساب الخاص للمخطط العام لتجديد مبادي المقر. وبحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥، ورد فعلاً القسط الأكبر من الأنصبة المقررة على الدول الأعضاء، وبقي مبلغ لم يُسدد يقل عن ٠,٥ مليون دولار.

٢٣ - وعلى مر السنين، دأبت الدول الأعضاء على تقديم دعم قوي للمشروع، على نحو ما يتجلى من عدد الدول الأعضاء التي سددت كامل أنصبتها المقررة للمشروع. ويود الأمين العام أن يعرب عن تقديره للدول الأعضاء الـ ١٨٠ التي سددت كامل أنصبتها المقررة،

ويبحث الدول الأعضاء الـ ١٢ الباقية على بذل جهود خاصة لالتهاء من تجهيز مدفوعاتها في أقرب ممكن لكي يتسنى الإقفال النهائي للحسابات.

٢٤ - وقد شهد المخطط العام لتجديد مباني المقر عجزا في وضعه النقدي منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وتمت تسوية ذلك العجز بصفة استثنائية باستخدام موارد صندوق رأس المال المتداول. وقد قررت الجمعية العامة، في الجزء الأول من دورتها التاسعة والستين المستأنفة، تمويل العجز النهائي في المشروع من خلال تحويل مبلغ قدره ١٥٤,٩ مليون دولار من الصندوق العام. وستنفذ المعاملات وعمليات النقل ذات الصلة بذلك في وقت لاحق في عام ٢٠١٥، بما يتيح إتمام حساب المشروع على نحو متوازن بالكامل.

ثالثا - استنتاجات

٢٥ - كانت الحالة المالية العامة للمنظمة مستقرة عموما في نهاية عام ٢٠١٤، رغم أنه كان من الضروري السحب من الاحتياطات النقدية للميزانية العادية وصندوق رأس المال المتداول والحساب الخاص كليهما، خلال الأشهر الأخيرة من عام ٢٠١٤.

٢٦ - ورغم ازدياد عدد الدول الأعضاء التي سددت كامل أنصبتها المقررة في الميزانية العادية في عام ٢٠١٥ مقارنةً بالسنة السابقة، فإن مستوى القسط غير المسدد من الأنصبة المقررة لا يزال كبيرا ومحصورا في عدد قليل من الدول.

٢٧ - ويظل الوضع النقدي في الوقت الحاضر مستقرا وإيجابيا في مجمله بالنسبة لجميع الفئات، وذلك بفضل الجهود المستمرة التي تبذلها دول أعضاء عديدة. غير أن حالة الميزانية العادية من المتوقع أن تتعرض من جديد لضغوط مع اقتراب نهاية العام. وفي السنوات الأخيرة، اضطرت المنظمة إلى الاستعانة بالاحتياطات في الميزانية العادية المستمدة سواء من صندوق رأس المال المتداول أو الحساب الخاص لإدارة الاحتياجات من النفقات، لا سيما مع اقتراب نهاية العام. وستواصل الأمانة العامة رصد التدفق النقدي عن كثب وضمان الإدارة المالية الحصيفة للموارد.

٢٨ - ومن المتوقع أن ينخفض مستوى المدفوعات المستحقة للدول الأعضاء المساهمة بقوات وأفراد شرطة ومعدات إلى ٥٦١ مليون دولار في نهاية عام ٢٠١٥. وستواصل الأمانة العامة بذل كل ما في وسعها للإسراع بتسديد المدفوعات المستحقة للدول الأعضاء.

٢٩ - ويود الأمين العام أن يشيد بوجه خاص بالدول الأعضاء الـ ٢٢ التالية التي سددت بالكامل جميع أنصبتها المقررة التي كانت مستحقة وواجبة السداد في ٦ أيار/مايو ٢٠١٥:

إستونيا وإسرائيل والسنغال والسويد والصين وألمانيا والنمسا واليابان وأيرلندا وأيسلندا وجنوب أفريقيا وجورجيا وساموا وسنغافورة وفنلندا وكندا ولاتفيا وليختنشتاين وموناكو ونيوزيلندا وهنغاريا وهولندا. وبعد تاريخ ٦ أيار/مايو ٢٠١٥، وردت مدفوعات من أستراليا والدانمرك وسويسرا، ليصبح بذلك المجموع ٢٥ دولة.

٣٠ - وكما هو الحال دائما، تتوقف السلامة المالية للأمم المتحدة على مدى وفاء دولها الأعضاء بالتزاماتها المالية بالكامل وفي مواعيدها المقررة.